برج الصالحي أو الوجه المظلم للطاقات المتجددة

ايناس لبيض وحياة العطار . عن المنتدى بالمركز وفرع القيروان

تندرج مشاريع انتاج وتوليد الطاقة من المصادر الطبيعية والمتجددة ضمن استراتيجيات الدول في الانتقال الطاقي والمحافظة على البيئة وتحقيق العدالة بين الفئات الاجتماعية ومن ثم تحقيق تنمية مستدامة وحماية حقوق الاجيال القادمة. وقد ازداد الاهتمام بتوليد الكهرباء من المصادر المتجددة باعتبارها أحد الغايات الثلاث للهدف السابع حول الطاقة من اهداف خطة التنمية المستدامة **2030** التي اعتمدتها الامم المتحدة سنة **2015.**

حققت تونس في العقد الاخير تطورا ملحوظا في هذا المجال أشاد به تقرير البنك العالمي حول وضعية السياسات العمومية في مجال الطاقة المستدامة باحتلالها المرتبة 21 عالميا سنة 2017 من مجموع 133 بلدا بعد ان كانت في المرتبة 65 سنة 2016 والمرتبة 20 سنة 2017 في مؤشر النجاعة الطاقية. ورغم ماتبذله من مجهودات لتنفيذ الاستراتيجية الوطنية التي وضعتها لدمج 30% من اجمالي توليد الكهرباء من الطاقات المتجددة بحلول سنة 2030 وجذب الاستثمارات الاجنبية وتحفيز القطاع الخاص للدخول في هذا المجال الى جانب وضعها قانونا ينظم نشاط القطاع. فان بعض المشاريع والمبادرات تثير تساؤلا بالغ الاهمية: هل هي فعلا مشاريع ناجحة جالبة للازدهار والنمو الاقتصادي والاجتماعي وضمانة لحقوق الانسان وحقوق الاجيال القادمة؟ أم أنها لعنة اجتماعية وبيئية وحتى صحية؟ سيما وأنها، مهما رفعت من شعارات التنمية العادلة والمستدامة، إلا انها في الواقع احدثت شرخا كبيرا بينها وبين الانسان الذي امتهنت كرامته وانتقصت من انسانيته وعمقت من معاناته. فتحولت من نعمة الى نقمة. كما

هو الحال في قرية برج الصالحي التابعة لمعتمدية الهوارية ولاية نابل اين ينتصب جزء من مشروع لتوليد الكهرباء عبر الطاقات المتجددة بالرياح.

هذا المشروع الذي عرف بمزرعة الرياح سيدي داود هو اولى الخطوات التي خطتها تونس نحو اقامة وتطوير مصادر الطاقة المتجددة عبر طاقة الرياح.

ا. تقديم المشروع

مثلت سنة 2000 نقطة انطلاق انتاج الكهرباء من الرياح في تونس بدعم من الصندوق العالمي للبيئة وصندوق الامم المتحدة للتنمية. ويعد هذا الحقل الاول من نوعه في تونس حيث دخل طور الانتاج في اوت من سنة 2000 ليعرف توسعة على مرحلتين كانت الاولى سنة 2003 والثانية سنة 2009. ويمثل هذا الجزء من المشروع المنجز بمنطقة برج الصالحي من معتمدية الهوارية موضوع هذا التقرير. ويمتد المشروع بأجزائه الثلاثة على مساحة جملية تقدر ب 3000 هكتار.

وقد تم انجاز حقل انتاج الطاقة الكهربائية بالرياح بسيدي داود في إطار اتفاقية بين الشركة التونسية للكهرباء والغاز والمستثمر الاسباني في الطاقات المتجددة GAMES\MADE الذي أسهم في انجاز المشروع وتصنيع المراوح منذ انطلاق المشروع.

الاجزاء الثلاثة من مشروع حقل سيدي داود لإنتاج الطاقة الكهربائية من الرياح

الجزء	المنطقة المعنية	بداية التشغيل	عدد المراوح	الطاقة المنتجة
الاول	منزل سالم	2000	32	10.56 ميقاوات
الثاني	هنشير غرمان	2003	11	8.72 ميقاوات
الثالث	**برج الصالحي**	**2009**	**26**	34.32 ميقاوات

المصدر: دراسة التأثير على المحيط للمشروع (الشركة التونسية للكهرباء والغاز، 2009)

تطل قرية برج الصالحي على البحر في موقع جغرافي استراتيجي يشرف على جزيرتي زمبرة وزمبرتة على مسافة لا تتجاوز 15 كيلومترا ولا يفصلها عن ايطاليا الا 160 كيلومتر تقريبا. وتعد هذه المنطقة من أكثر المناطق تمتعا بالرياح وذلك حسب أطلس

الرياح للبلاد التونسية المنجز سنة 2009. وفي برج الصالحي، يحتوي الجزء الثالث من المشروع على ثلاثة صفوف من 8، 10 و8 مراوح بحيث يكون العدد الجملي 26 مروحة، تفصلها عن بعضها البعض بين 400 و500 متر حسب ما تنص عليه دراسة التأثير على المحيط.

II. تاريخ المظلمة

يعود تاريخ مظلمة برج الصالحي إلى ما قبل الثورة بسنوات وما أوجهها المختلفة إلا نتاج مراحل من التحيل والتلاعب بالقوانين واستغلال بساطة المتساكنين وضعف المامهم بالنصوص القانونية والتشريعية وكيفية استغلالها للدفاع عن حقوقهم. وقد

ساهمت في هذه المظلمة مؤسسات مختلفة كانت على علاقة مباشرة بإنجاز المشروع ونجحت في التواصل والتعاون بينها على مدى سنوات من أجل انتزاع الأراضي من مالكيها بتعلة المصلحة العامة وتحت غطاء مشروع رئاسي لم يكن من الممكن في تلك الحقبة التساؤل حوله أو تعطيل انجازه.

1. **أواخر التسعينات: إدارة الغابات تغير بالقوة صبغة الأراضي من فلاحية إلى غابية**

كانت نقطة البداية سنة 1999 حيث تعللت ادارة الغابات التابعة للمندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية بنابل بإنجاز أشغال لحماية الأرض من الانجراف وجسور تقي الأهالي من الفيضانات. ولم تكن منطقة برج الصالحي قبل هذا التاريخ قد تعرضت إلى فيضانات أو انجرافات تذكر أو من شأنها تهديد الأراضي الفلاحية للمتساكنين الذين استبشروا بهذه الأشغال واللفتة من طرف السلط الجهوية خاصة وان المنطقة مهمشة وشبه منسية. وقامت إدارة الغابات في مرحلة ثانية بغراسة مجموعة من الأشجار الغابية بالجبل الذي هو مرعى للفلاحين الصغار والحال أن منطقة برج الصالحي معروفة بنشاطها الفلاحي وتربية الأبقار. وبلغت بذلك المساحة الجملية التي تدخلت فيها إدارة الغابات 25 هكتارا من هنشير برج الصالحي. وتبرز من هنا النية المبيتة من أجل التغيير التدريجي للصبغة القانونية للأراضي من فلاحية يتسوغها المتساكنون الى غابية دولية يسهل التصرف فيها وانتزاعها لاحقا. وقد تم استغلال الملكية الجماعية للأراضي "على الشياع" وغياب الملكية الفردية لإتمام هذه العملية مع ضمان صعوبة التظلم من طرف أصحاب الأرض. وقوبلت محاولات الاحتجاج والاعتراض بالقمع والتهديد من بعض الاطراف المتواطئة مع النظام السابق.

وتجدر الإشارة إلى أنه في التقرير السابق لإنجاز المشروع والذي يصف المواقع الممكنة للإنجاز وخصائصها، عرفت الشركة التونسية للكهرباء والغاز موقع إقامة المراوح ببرج الصالحي بأنه **"مجال غابي بالأساس مع نشاط فلاحي محدود"** والصبغة

العقارية للأراضي بأنها" **أملاك للدولة مع مساحات صغيرة مستغلة من طرف السكان**".ولم يكن هذا المعطى ممكنا لولا التدخل المسبق لإدارة الغابات.

وقد حاول عدد من الأهالي استرجاع أراضيهم التي منعوا من دخولها، بمراسلة الإدارة العامة للغابات بوزارة الفلاحة التي اجابتهم بأن الأراضي خاضعة لنظام الغابات ولا يجوز لهم استغلالها الا بتراخيص مسبقة. وهكذا تحولت الأراضي التي مارسوا عليها الرعي لسنوات إلى غابات يشترط استغلالها للرعي ترخيصا مسبقا وقرارا يصدر بالرائد الرسمي.

تظلم ورثة احمد بن عمار الصالحي ورد الإدارة العامة للغابات

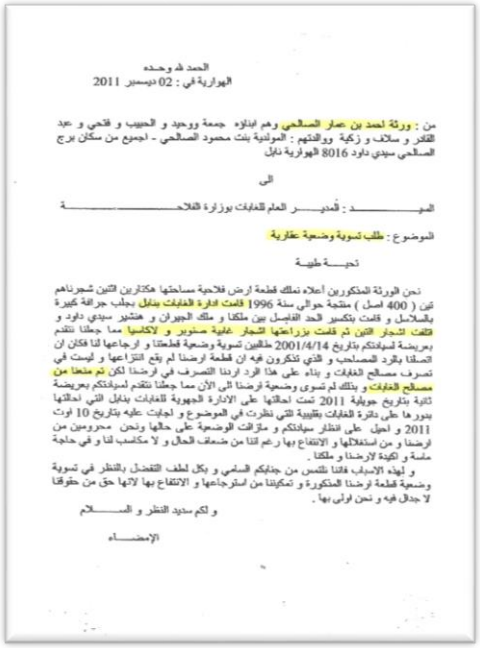

الحمد لله وحده
الهوارية في : 02 ديسمبر 2011

من : ورثة احمد بن عمار الصالحي وهم ابناؤه جمعة ووحيد و الحبيب و فتحي و عبد القادر و سلاف و زكية وورثتهم : المونية بنت محمود الصالحي - اجمع من سكان برج الصالحي سيدي داود 8016 الهوارية دائل

الى

السيـــــــــــــــد : المديـــــــر العام للغابات بوزارة الفلاحـــــــــــــــــــــة

الموضوع : طلب تسوية وضعية عقارية

تحيـــــة طيبة

نحن الورثة المذكورين أعلاه نملك قطعة أرض فلاحية مساحتها مكتازين اثنين شجرناهم تين (400 اصل) منتجة حوالي سنة 1996 قامت ادارة الغابات بدائل بجلب جرافة كبيرة بالسلاسل و قامت بتكسير الحد الفاصل بين ملكنا و ملك الجيران و هشير سيدي داود و قالت اشجار التين ثم قامت بزراعتها اشجار غابية صنوبر و لاكاسيا مما جعلنا نتقدم بعريضة لسيادتكم بتاريخ 2001/4/14 حاملين تسوية وضعية قطعتنا و ارجاعها لنا فكان ان اتصلنا بالسيد المصلحب و الذي تذكرون فيه ان قطعة ارضنا لم يقع التزاعها و ليست في تصرف مصالح الغابات و بناء على هذا قرر اردنا التصرف في ارضنا لكن تم منعنا من مصالح الغابات و بذلك لم تسوى وضعية ارضنا الى الآن مما جعلنا نتقدم لسيادتكم بعريضة ثانية بتاريخ جويلية 2011 تمت احالتها على الادارة الجهوية للغابات بدائل التي احالتها بدورها على دائرة الغابات بقليبية التي نظرت في الموضوع و اجابت عليه بتاريخ 10 أوت 2011 و الحال على انظار سيادتكم و ملازالت الوضعية على حالها ونحن محرومين من ارضنا و من استغلالها و الانتفاع بها رغم اننا من ضعاف الحال و لا مكاسب لنا و في حاجة ماسة و ثكيدة لارضنا و ملكنا .

و لهذه الاسباب فاننا نلتمس من جنابكم السامي و بكل لطف التفضل بالنظر في تسوية وضعية قطعة ارضنا المذكورة و تمكيننا من استرجاعها و الانتفاع بها لانها حق من حقوقنا لا جدال فيه و نحن اولى بها .

و لكم سديد النظر و السـلام

الإمضـاء

الجمهورية التونسية
وزارة الفلاحة
14

من المدير العام للغابات

إلى السيد
جمعة بن احمد الصالحي
المشرع الصالحي سيدي داود
8016 الهوارية

الموضوع : حول طلب تسوية وضعية عقارية.
المرجع : مكتوبكم المؤرخ في 02 ديسمبر 2011.

وبعد، تمة لمكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه والمتعلق بطلب استرجاع قطعة أرض كائنة بمشير برج الصالحي، أشرف بإعلامكم أن قطعة الأرض موضوع الطلب خاضعة لنظام الغابات بحكم كونها تعني والقائمة للأراضي الاشتراكية لأهالي برج الصالحي.

وبالتالي فإن هذا العقار يعتبر على ذمة أصحابه للتصرف فيه طبقا لمقتضيات مجلة الغابات وذلك بالحصول على التراخيص اللازمة قبل الشروع في استغلال الأشجار الغابية . والسـلام.

المدير العام للغابات

2. 2006-2007: الشركة التونسية للكهرباء والغاز تستغل الإعاقة السمعية لدى الأهالي وتفتك منهم أراضيهم بعقود إذعان

خولت عملية تغيير صبغة الأراضي من فلاحية إلى غابية استغلالها من أجل القيام بالأشغال في المناطق البعيدة عن المناطق السكنية. وعند اقترابها من المنازل

مكنت الأرضية التي هيأتها إدارة الغابات للشركة التونسية للكهرباء والغاز من الشروع في التفاوض مع الأهالي من أجل تركيز ما تبقى من المراوح على أراضيهم. وكانت إعاقة الصمم لدى عدد كبير من الأهالي الناجمة عن الزواج بين الأقارب مطية استغلتها الشركة لتبرير تركيز المراوح بالقرية بدعوى أن الضجيج الذي سوف ينجم عن دوران التوربينات لن يسبب لهم الإزعاج.

ولم تخل عملية كراء الأراضي من ضغط وتخويف وصل حد التهديد بالتوقيف واستعمال مختلف آليات الترهيب والقوة من أجل افتكاك الأراضي. حيث أنه وبحسب شهادات الأهالي استغل عدد من العمد النفوذ الذي كان يمتعهم به النظام السابق كأذرع تنفيذية وعين للسلطة على المستوى المحلي، من أجل دفع العشرات من الأهالي إلى التنازل عن أراضيهم بموجب عقود كراء زهيدة للغاية تتراوح قيمتها بين **225و2940 دينار**، لا ترتقي إلى القيمة الحقيقية للأرض ولا تعوض صاحبها عن الخسائر التي سيتكبدها جراء التوقف عن استغلال أرضه.

أرض تمسح 75م م تم كراءها ب 225 د لمدة 30 سنة

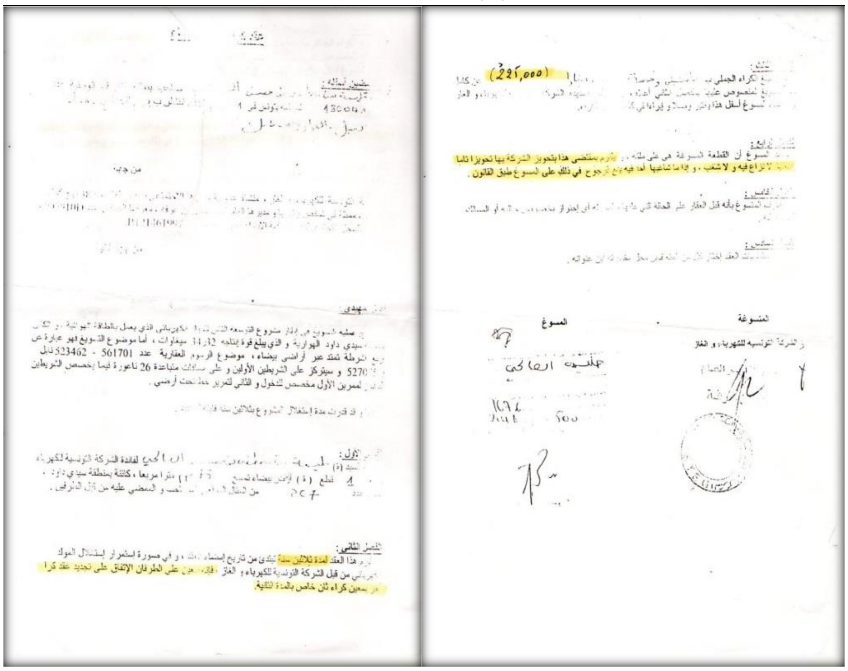

3. سنة 2008: تسليم المشروع من طرف المستثمر الاسباني الى الشركة التونسية للكهرباء والغازوتعمق الأزمة

غادر المستثمر الاسباني في الطاقات المتجددة GAMES\MADE حقل الهوارية سنة 2008 بعد أن أشرف على تركيزها وتشغيلها ومراقبة سلامة عملية انتاج الطاقة في بدايتها. كما أمّن، حسب ما أفادنا به شاب من برج الصالحي اشتغل كفني بالحقل، دورات تكوينية مختلفة لأعوان الشركة التونسية للكهرباء والغاز لتمكينهم من تسيير المراوح وصيانتها وذلك قبل أن تضع الشركة رسميا شعارها فوق التوربينات كصاحب المشروع والمسؤول المباشر عنه. إلا أن صيانة نواعير الهواء والجدية في التقيّد بطريقة تشغيلها والسرعة في إصلاح الأعطاب الطارئة، لم تتم على أكمل وجه مما انجر عنه جملة من الإخلالات والحوادث الفنية سنتطرق إليها بالتفصيل في عنصر لاحق من هذا التقرير.

4. ما بعد ثورة 2011: انطلاق الاحتجاجات وبداية النزاع

كانت احتجاجات الأهالي قبل الثورة في علاقة بافتكاك أراضيهم والضجيج الصادر عن المراوح على نطاق ضيق وذلك كغيرهم من المواطنين الذين عاشوا مظالم

مختلفة زمن القمع والاستبداد تحت النظام السابق. وفي سنة 2011 دخل برج الصالحي مرحلة جديدة من النضال حيث اتفق الأهالي على الامتناع عن خلاص فواتير الكهرباء إلى حين النظر في مطالبهم وذلك كشكل من اشكال الاحتجاج. ومن هنا تعددت الوقفات الاحتجاجية ليكون أولها سنة 2011 بحضور عناصر من الجيش الوطني لحماية منشأة الشركة التونسية للكهرباء والغاز. وتواصل رغم هذه التحركات رفض الشركة الاجتماع والتفاوض مع الأهالي مما دفعهم إلى المضي قدما في رفضهم خلاص الفواتير ولم يثنهم عن ذلك التجاء الستاغ إلى القضاء والحكم الذي أصدره في 12 ديسمبر 2013 للتصريح للشركة بقطع الكهرباء على ال 177 حريفا الرافضين لخلاص فواتيرهم بالقرية. وكان هذا التاريخ مفصليا في نزاع الأهالي مع الستاغ حيث مثل بداية انتهاج سياسة لي الذراع والابتزاز من طرف الشركة لإثناء الأهالي عن المطالبة بحقوقهم ودفعهم نحو الإقرار باختلال موازين القوى بأن تم إرسال عدل منفذ إلى القرية للتهديد بإزالة العدادات الكهربائية لعدم الخلاص.

وتواصل بعد هذا التاريخ الكر والفر بين قطع الكهرباء والتتبّعات العدلية من طرف الستاغ والاحتجاجات وغلق محطة توليد الطاقة من طرف الأهالي. وفي 24 مارس 2014، قبلت الشركة أخيرا التفاوض بعد أن عجزت عن تطبيق الحكم القضائي الصادر لمصلحتها في 2013 وما انجر عن اعتصامات الأهالي من تعطيل للإنتاج لأشهر متواصلة. وأشرف معتمد الهوارية على هذه الجلسة التي حضر فيها بالإضافة إلى الأهالي، الممثل القانوني للشركة وممثل عن الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان والحرس الوطني بالهوارية. وانبثق عن هذه الجلسة محضر اتفاق ينص على دراسة مطالب الأهالي التالية في أجل لا يتجاوز 15 يوما، قام على أساسه المحتجون بفك الاعتصام:

- كف الستاغ عن التتبع من طرف عدل منفذ
- المطالبة **بتحديد سقف استهلاك كهرباء مجاني** وخلاص ما زاد عن ذلك مع الإعفاء من خلاص معلوم استهلاك الكهرباء للمدة ما بعد 14 جانفي 2011

- **مراجعة عقود كراء الأراضي** ومطابقتها مع القيمة الحقيقية للأرض والأضرار الصحية المنجرّة
- تمكين شباب الجهة من ذوي الاختصاص من **التشغيل** صلب المشروع

وانقضت ال 15 يوما دون أن يتم الاتصال بالأهالي للرد على مطالبهم، مع تواصل انقطاع التيار الكهربائي مما دفع بهم إلى الرجوع إلى مربع الاحتجاجات.

وفي سنة 2018، دخل الأهالي في اعتصام مفتوح داخل محطة توليد الطاقة تواصل لمدة شهر بين 18 سبتمبر و18 أكتوبر للتنديد بتواصل انقطاعات التيار الكهربائي. وعلى إثر الضغط الإعلامي واتحاد الشغل وعدد من النواب، تم إعادة التيار الكهربائي في غياب تام لهياكل الدولة وللشركة التونسية للكهرباء والغاز. وفي 13 نوفمبر 2019، تعمدت الستاغ قطع الكهرباء في ساعة متأخرة من الليل مع تنبيه الأهالي من طرف المعتمد بضرورة خلاص ديونهم. حينها، أغلق المحتجون محطة توليد الطاقة والطريق المؤدية إليها لمدة يومين دون أن تسجل أي أعمال عنف أو شغب، وهو ما عجزت الشركة على دفع الأهالي للقيام به حتى توجه إليهم تهم بالفوضى والشغب.

وتزامنا مع العودة المدرسية 2020، تسببت صاعقة رعدية في عطب فني في الخزان الكهربائي الرئيسي للمنطقة أدى الى انقطاع الكهرباء على القرية لمدة تجاوزت ال 15 يوما. ولم تجد مطالب الأهالي بإصلاح العطب أي صدى لدى السلط المحلية والجهوية كما أصرت الشركة التونسية للكهرباء والغاز على عدم إصلاح العطب وإرجاع الكهرباء قبل خلاص الفواتير المتخلدة بذمة الأهالي. ودفع هذا الأمر المواطنين إلى تنفيذ سلسلة من الاحتجاجات تمثلت بالأساس في قطع الطريق الرابطة بين طنارة سيدي داود ومفترق منطقة صاحب الجبل المؤدي إلى الهوارية وتونس. وتواصل الاعتصام أكثر من عشرة ايام وتم فضه وفتح الطريق بعد انعقاد جلسة يوم 21 سبتمبر 2020 بمقر المعتمدية، جمعت ممثلين عن أهالي برج الصالحي ومعتمد الجهة، مع غياب ممثل عن الشركة التونسية للكهرباء والغاز.

الجوارية في : 2020/09/21

محضر جلسة

إنعقدت اليوم الاثنين 2020/09/21 جلسة عمل بمقر المعتمدية صحبة الإطارات الأمنية بالجهة ، وذلك للنظر والتحاور مع أهالي برج الصالحي المعتصمين بطريق صاحب الجبل بمنارة سيدي داود منذ يوم الخميس 2020/09/17 على خلفية عدم إرجاع التور الكهربائي لحوالي 40 عائلة ببرج الصالحي على إثر العطب الحاصل أثناء الأمطار الأخيرة . ووقع الإتفاق مع جميع الأطراف على النقاط التالية :

1 – فتح الطريق .

2 – السماح لأعوان الشركة التونسية للكهرباء والغاز بصيانة الشبكة وتفقدها مع عدم رفع الحداد إلى حين الوصول إلى إتفاق رسمي بعد السماع لمطالب المتساكنين .

3 – التخلي على التتبعات العدلية على خلفية غلق الطريق والإحتجاجات الأخيرة .

ع/ر	الإسم واللقب	الصفة	الإمضاء
1	عبد الباسط الصالحي	ممثل عن الأهالي	
2	المرسي الصالحي	ممثل عن الأهالي	
3	فتحي بلاغة	ممثل عن الأهالي	
4	نعيم الصالحي	ممثل عن الأهالي	
5	جلال متاع الله	ممثل عن المجتمع المدني	

المعتمد

محمد الأمين نصراوي

اعتصام سبتمبر 2020 ومحضر جلسة 21 سبتمبر

وبقي الحال على ما هو عليه مع إصرار الشركة التونسية للكهرباء والغاز على عدم إصلاح العطب وإرجاع الكهرباء قبل خلاص الديون المتخلدة بذمة الأهالي والتي تقدر ب 300 ألف دينار حسب ما أفادتنا به الشركة على إثر مطلب نفاذ الى المعلومة تقدمنا به بتاريخ 08 فيفري 2021، وأمام تأزم الوضع بادر الاهالي بالاتصال بالمنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية من أجل مناصرتهم وحلحلة هذا الملف العالق منذ ما يقارب العقدين من الزمن.

III. تعديات مختلفة ومظلمة مركبة

1. الاخلالات الفنية ومغالطات دراسة التأثير على المحيط

كغيره من المشاريع والاستثمارات في مجال توليد الكهرباء، تخضع وحدات انتاج الطاقة الكهربائية من الرياح الى دراسة التأثير على المحيط وذلك كما ينص عليه الأمر عدد 1991 لسنة 2005 المؤرخ في 11 جويلية 2005. وينص الفصل الأول من هذا الأمر على أن دراسة التأثير على المحيط هي "الدراسة التي تسمح بتقدير وتقييم وقيس

التأثيرات المباشرة وغير المباشرة لإنجاز الوحدة على المحيط على المدى القصير والمتوسط والطويل والواجب تقديمها للوكالة الوطنية لحماية المحيط لإبداء الرأي قبل الحصول على أي ترخيص إداري يتعلق بإنجاز الوحدة". وبالاطلاع على دراسة مشروع حقل سيدي داود لإنتاج الطاقة الكهربائية من الرياح التي انجزتها الشركة التونسية للكهرباء والغاز سنة 2009، تبينت لنا جملة من المغالطات والإخلالات التي تجدر الإشارة إليها.

الاخلالات الفنية ومغالطات دراسة التأثير على المحيط

الصفحة	المنصوص عليه	الواقع/ المعايير الدولية
9	سوف يمكن المشروع من تنشيط الاقتصاد بالجهة عن طريق تمكينها من الضغط العالي	**شبكة الكهرباء ببرج الصالحي ذات ضغط ضعيف ومتوسط**
30	تتراوح المسافة الفاصلة بين المراوح بين 400 و500م	**معدل المسافة بين التوربينات الذي تمكنا من حسابه عبر الموقع Google earth لا يتجاوز 200 م.بالإضافة الى المسافة بين المراوح والمنازل التي لا تتعدى ال 100 متر بالنسبة لأحد التجمعات السكنية، بل أن أحد المنازل تفصله فقط 40 مترا عن أقرب مروحة!** **تجدر الإشارة الى ان المعايير الدولية تنص على أن المسافة بين حقول انتاج الطاقة بالرياح والتجمعات السكنية لا يجب أن تقل عن 500 م وذلك مع الأخذ بعين الاعتبار شدة الضوضاء الناتجة عنها وارتفاع التوربينات وذلك حسب تقرير صادر عن المركز الإقليمي للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة**
40	لا يتجاوز الضجيج الصادر عن التوربينات الـ55 ديسيبال	**تنص توصيات منظمة الصحة العالمية لحدود الضوضاء على ألا يتجاوز الضجيج الناجم عن التوربينات ال 45 ديسيبال.**

40	ينظم سنويا فريق مختص من إدارة انتاج وتوزيع التيار الكهربائي حملة لقياس الضجيج الناجم عن دوران المراوح وذلك بهدف اتخاذ الإجراءات اللازمة في حال اكتشاف "بؤر ضجيج"	**أكّد لنا الأهالي أنهم لم يشهدوا أي حملة من هذا النوع منذ تركيز المشروع**
41	جميع توصيلات الكابلات الكهربائية مبرمجة تحت الأرض ولا يوجد خطر من وقوع حوادث كهربائية للأشخاص الذين يعبرون الموقع. كما أن مسار مرور الكابلات تحت الأرض مجهز بأجهزة إنذار مرئية ليلاً ونهارًا.	**لم نعاين أثناء زياراتنا الميدانية للموقع أي علامة إنذار يدل على مرور كابل كهربائي تحت الأرض.**
60	تمكن عقود الكراء لمدة 30 سنة الفلاحين من الاعتناء بأراضيهم واقتناء المعدات اللازمة لتحسين جودة الزراعات والمحافظة على حيواناتهم. وعليه فإن استغلال حقل انتاج الطاقة لن يؤثر على السير العادي للأنشطة التقليدية والاجتماعية بل على العكس سوف يساهم في النهوض باقتصاد المنطقة.	**كيف لعقد كراء لا تتجاوز قيمته الجملية 225 دينار أن يمكن صاحبه من تحسين نشاطه ووضعيته الاجتماعية؟ كما سبق وأن أوردنا في الجزء المخصص لتاريخ المظلمة أن صبغة الأراضي تغيرت من فلاحيّة إلى غابية مما أدى إلى اضطراب في النشاط التقليدي للرعي.**
63	يؤثر تركيز المراوح وتشغيلها بشكل طفيف على التربة	**أدى تركيز المراوح في بعض المناطق الفلاحية التي قمنا بزيارتها إلى انجر افات خطيرة وتفقير للتربة انعكس سلبا على الزراعات**

وبالإضافة إلى مجمل هذه الاخلالات، يؤدي غياب الصيانة الى الانقطاعات المتكررة للكهرباء ووضعية مهترئة للشبكة مما يمثل خطرا مباشرا على المتساكنين ومساكنهم مع تكرر حوادث التماس الكهربائي وسقوط المروحيات.

2. الآثار الصحية

على الرغم من غياب دراسات علمية تجمع على التأثيرات السلبية للعيش بالقرب من مزارع الرياح على صحة الإنسان، إلا أن العديد من الشهادات من مناطق مختلفة من العالم تثبت وجود علاقة سببية بين تواجد الهوائيات وتدهور صحة الإنسان. وتتجلى آثار الهوائيات بالأساس على الجهاز السمعي والعصبي وعلى نشاط القلب. وتنص دراسة المركز الإقليمي للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة لسنة 2014 أن

المسافة الفاصلة بين محطات توليد الكهرباء من طاقة الرياح والمباني المحيطة تؤثر مباشرة على**الراحة النفسية للإنسان** في علاقة خاصة بدوران الاجنحة وما ينجم عنه من تظليل وضجيج. ويؤثر الضجيج بالأساس على حاسة السمع التي من الممكن أن تتضرر بالتعرض المتواصل لضجيج المراوح وهو ما حدثنا عنه متساكنون من برج الصالحي يقطنون على بعد أمتار من المراوح. فبحسب "**نعيم**": "نكاد نصاب جميعا بالصمم. ويؤرق ضجيج دوران المراوح المتواصل نومنا ليلا مما يسبب لنا إحساسا مستمرا بالإرهاق" ويؤكد كلام "**نعيم** "ما تحذر منه دراسة صادرة عن الوكالة الفرنسية للسلامة الصحية البيئية والمهنية AFSET حول التعرض المستمر لضجيج المروحيات الذي يمكن أن يؤدي إلى **ارهاق في السمع وتدريجيا الى حالة من الصمم**. وينجر عن ذلك لدى العديد من الأشخاص حساسية مفرطة ونزعة نحو العدوانية تؤثر سلبا على العلاقات الاجتماعية. وقد أخبرنا أهالي برج الصالحي عن**التشنج والتوتر**الذي أصبح يشوب بعض العلاقات الاسرية خاصة بين الأزواج. كما تنص نفس دراسة الوكالة الفرنسية AFSET أن الضجيج الناجم عن المراوح يمكن أن تنجر عنه **اضطرابات في التركيز والذاكرة**. ويعاني بعض الأطفال في برج الصالحي بحسب "**نعيم**" من "صعوبات في التواصل وبطأ في الفهم داخل عائلاتهم وفي مدارسهم". من جانب آخر، يعيش الأهالي مع **خوف متواصل** من سقوط المروحيات على مساكنهم خاصة وأن هذا الحادث قد حصل بالفعل ثلاث مرات في حقل الهوارية خلال السنوات الأخيرة. ويؤكد "**ناجح**" الذي اشتغل كفني صيانة صلب المشروع أن حالة الاهتراء والتآكل والصدأ المتجمع على المراوح بلغ ذروته، زد على ذلك تراجع ثباتها وزيادة الضجيج الناجم عن الاهتزاز بالرياح جراء غياب الصيانة.

كما تتسبب الانقطاعات المتكررة للكهرباء في **أزمات صحية** للمرضى الذين يعتمدون على آلات كهربائية للتنفس أو لعمل عضلة القلب. وأمكننا التحدث إلى "**ياسين**" الذي يعاني من ضيق تنفس حاد والذي شرح لنا معاناته عندما ينقطع الكهرباء حيث يضطر الى التنقل إلى قرية غرمان المجاورة لتوصيل آلة التنفس بالكهرباء

في منزل جدته ويمنعه في العديد من الاحيان تردي الظروف المناخية من الوصول الى غايته.

3. الآثار البيئية والفلاحية

تنص دراسة التأثير على المحيط للجزء الثالث من مشروع انتاج الطاقة بالكهرباءالخاص ببرج الصالحي على أن "الأنشطة الرئيسية للفلاحين لن تشهد تغييرا أو اضطرابا جراء تواجد المشروع الذي سيمكن أيضا من فتح وتسهيل الوصول الى الأراضي". كما تم التنصيص على أن "مخلفات زيوت التشحيم المستعملة سيقع تجميعها لرسكلتها لاحقا" وتضيف الدراسة أن "الآثار البيئية للمشروع تكاد تكون منعدمة نتيجة حزمة الإجراءات التي سيتم العمل بها لتفادي الأضرار البيئية".

ولكن تكفي زيارة معاينة للقرية للوقوف على مشاكل فلاحية وبيئية كان تركيز المراوح السبب المباشر فيها. فبالإضافة الى عرقلة نشاط الرعي الطبيعي للمواشي الذي سبق وأن أشرنا إليه، تشهد الأنشطة الفلاحية لبعض المزارعين آثارا مباشرة تتمثل بالأساس في انجراف التربة المتأتي من سيلان مياه الاودية التي وقع تغيير مجاريها الطبيعية بعد التركيز العشوائي للمراوح والذي لم يأخذ بعين الاعتبار تموقع مختلف المكونات الجغرافية من سهول وهضاب وأودية. واكتفى المهندسون الذين خططوا لاماكن المراوح، بالبحث عن سهولة تركيزها والوصول اليها بأن فتحوا معابر في مجاري الاودية الشيء الذي ولد سيلان مياه جارفة أضر بالمسالك الريفية وببعض الطرقات التي تعتبر شرايين رئيسية للقرية.

وفي المزارع تتالى سنوات المحاصيل الهزيلة ويكابد الزيتون للبقاء على قيد الحياة بسبب مناطق التشبع بالماء التي خلقتها الديناميكية الجديدة للأودية بعد تركيز المراوح ويمكن بالعين المجردة ملاحظة الفطريات وآثار التعفن على الجذوع والأغصان نتيجة ركود المياه.

ومن الجانب البيئي، وعلى عكس ما نصت عليه دراسة التأثير على المحيط، لم تتخذ الشركة أي اجراء للتصرف في مخلفات زيوت التشحيم أو رسكلتها. وقد دفع هذا الأمر بالمواطن "**أنور م.**"الى تقديم شكاية لدى المحكمة بسبب ما تسببه الزيوت المتأتية من احدى المروحيات، بسبب غياب الصيانة، على أرضه الفلاحية وحكمت المحكمة لصالحه بتعويضات.

الأضرار الفلاحية جراء تركيز المراوح: انجراف التربة وتعفن وموت الزيتون

4. الاثار الاقتصادية والاجتماعية وغياب التنمية

اكتشفنا لأول مرة قصة قرية "برج الصالحي" في زيارة عابرة كنا قد قمنا بها في إطار برنامج التبادل الشبابي صيف 2020، التقينا خلالها السيد **"محمد الجبالي"**، مستشار بلدي ورئيس لجنة الاشغال ببلدية الهوارية، وفي سياق حديثنا معه أخبرنا عن قرية مطلة على البحر الابيض المتوسط تعاني الظلم منذ أكثر من عقدين من الزمن وتقبع في الظلام، حتى بعد الثورة، مازالت تئن من الوجع وتنشد التعافي أمام صمت وتواطؤ السلطات المحلية والجهوية وغياب الدعم المجتمعي الفاعل.

يخيّل اليك ان قرية برج الصالحي، بموقعها الجميل وطبيعتها الخلابة، من المناطق المحظوظة اقتصاديا واجتماعيا وتنمويا. وأنت ترى النواعير العملاقة المحيطة بها والتي تنتج الطاقة الكهربائية من الرياح، تستحضر مبادئ التنمية المستدامة ونعيم الطاقات المتجددة ويرتسم في مخيلتك مشهد جميل لمنطقة يطيب فيها العيش.

في 21 ديسمبر 2020 زرنا القرية رسميا، بعد ان اتصل بنا متساكنوها وعاينا الوضع وتكلمنا معهم فسمعنا شهادات صادمة واكتشفنا حقائق لأول مرة على لسان شيوخ وشباب تحدثوا بحرقة وألم وعبروا عن شعور الغبن والظلم والمعاناة التي يعيشونها منذ ان سلموا اراضيهم للمشروع ظنا منهم انهم اول المستفيدين منه. يقول "**نعيم**" بصوت حزين **"لا خير في هالبلاد اذا ماتعطيش الحق لاماليها... يا رسول الله ننتج في الضو ويتقص عليّا !!"** هم يرون، مثلما نرى جميعنا، أن من واجب الشركة باعتبارها مؤسسة عمومية اسداء الخدمات لكل المواطنين والمواطنات دون تمييز. وان من حقهم ان يتمتعوا بهذه الخدمات وان يستفيدوا من هذا المشروع ليس كما وعدتهم الشركة فحسب وإنما بموجب القانون والمسؤولية المجتمعية ووفق مبادئ التنمية المستدامة وحقوق الانسان.

وأنت تتجول في القرية تلاحظ الغياب التام للدولة ومؤسساتها. فلا مدرسة ولا مركز للصحة الأساسية ولا مراكز ترفيه ولا حتى مركز بريد، هي فقط مدرسة لحاملي الاعاقة السمعية. يقول أحد الاهالي أنه طرد منها بعد ان كان يشتغل فيها واليوم هي مجرد بناء خال من الروح، يستغلها فقط عدد من النافذين في المنطقة للحصول على تمويلات تذهب الى مناطق أخرى ولا يستفيد منها أهالي القرية.

غياب الدولة لمسناه أيضا من خلال تردي البنية التحتية وكثرة البطالة في صفوف الشباب والكهول وغياب المشاريع الصغرى وانعدام موارد الرزق، فباستثناء بعض المنح البسيطة التي يتحصل عليها حاملو الاعاقة من الدولة فلا رواتب ولا مداخيل ولا قدرة لهم حتى على بعث مشاريع صغرى ولا فتح ورشات، الأمر الذي يرجع الى ضعف الشبكة الكهربائية واهترائها وتعنت إقليم الشركة ورفضه القيام بالصيانة

رغم اتصال الاهالي به عديد المرات وتوجيههم عديد المراسلات آخرها بتاريخ 23 أكتوبر 2020 حيث كان رد الاقليم بالرفض واتهامهم بأعمال العنف وتعطيل عملية الصيانة. مفارقة عجيبة تؤكد إصرار إقليم منزل تميم على تلفيق التهم للأهالي ونعتهم بالفوضويين حتى يتملص من المسؤولية.

ورغم تحصل اصحاب المطالب على الموافقة من طرف بلدية المكان، ترفض الشركة تزويدهم بعدادات ذات ضغط عالي معتمدة في ذلك سياسة العقاب الجماعي. الشيء الذي حال بينهم وبين ممارسة اي نشاط حرفي او بعث اي مشروع في القرية من شأنه أن يساهم في تحسين معيشتهم وتوفير مواطن الشغل للشباب العاطل عن العمل والحامل لشهادات عليا في مختلف الاختصاصات. وبقي بذلك الصيد البحري، بالامكانيات البسيطة والتقليدية، مورد رزقهم الوحيد. وتحولت مزرعة الرياح بالمنطقة من نعمة الى نقمة، ومن مشروع مربح للشركة وللمواطن الى مشروع مربح للشركة مرهق للمواطن. يرى فيه اهالي برج الصالحي عدوا غاصبا لأرضهم مدمرا لصحتهم وخطرا على أمنهم.

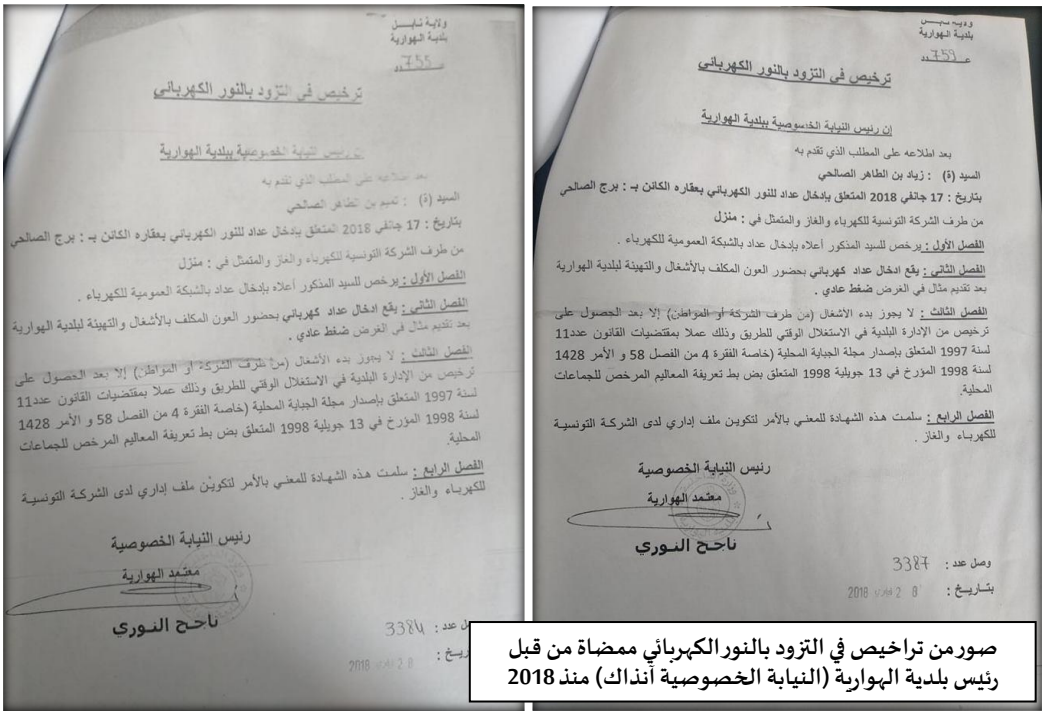

ترخيص في التزود بالنور الكهربائي

إن رئيس النيابة الخصوصية ببلدية الهوارية

بعد اطلاعه على المطلب الذي تقدم به

السيد (ة) : زياد بن الطاهر الصالحي

بتاريخ : 17 جانفي 2018 المتعلق بادخال عداد للنور الكهربائي بعقاره الكائن بـ : برج الصالحي

من طرف الشركة التونسية للكهرباء والغاز والممثل في : منزل

الفصل الأول : يرخص للسيد المذكور أعلاه بادخال عداد بالشبكة العمومية للكهرباء .

الفصل الثاني : يقع ادخال عداد كهربائي بحضور العون المكلف بالأشغال والتهيئة لبلدية الهوارية بعد تقديم مثال في الغرض ضغط عادي .

الفصل الثالث : لا يجوز بدء الأشغال (من طرف الشركة أو المواطن) إلا بعد الحصول على ترخيص من الإدارة البلدية في الاستغلال الوقتي للطريق وذلك عملا بمقتضيات القانون عدد11 لسنة 1997 المتعلق بإصدار مجلة الجباية المحلية (خاصة الفقرة 4 من الفصل 58 و الأمر 1428 لسنة 1998 المؤرخ في 13 جويلية 1998 المتعلق بض بط تعريفة المعاليم المرخص للجماعات المحلية.

الفصل الرابع : سلمت هذه الشهادة للمعني بالأمر لتكوين ملف إداري لدى الشركة التونسية للكهرباء والغاز .

رئيس النيابة الخصوصية

معتمد الهوارية

ناجح النوري

وصل عدد : 3387

بتاريخ : 2018

صور من تراخيص في التزود بالنور الكهربائي ممضاة من قبل رئيس بلدية الهوارية (النيابة الخصوصية آنذاك) منذ 2018

5. التعدي على كرامة الانسان

"قالولنا مشروع رئاسي كبير وباش تخدموا ويخدموا اولادكم وتتحسن وضعياتكم... وشكون يتجرأ يقول لا على مشروع رئاسي" هكذا كانت اجابتهم حين تساءلنا عن دواعي كرائهم لأراضيهم للشركة. هم سلموا اراضيهم خوفا وحبا وطمعا، خوفا من جبروت السلطة وظلمها وهم الذين لا يملكون القدرة على مواجهة القمع والضغط الذي احاط بهم من كل جانب، فحتى الذين أبدوا رفضا في البداية وتمسكوا بأراضيهم تعرضوا للإيقاف والتتبع ومارست عليهم السلطة المحلية آنذاك ضغطا شديدا حتى رضخوا. أما الحب فلأراضيهم ولقريتهم التي ولدوا وعاشوا فيها يتنفسون هواءها ويسترزقون من خيرات بحرها، انتماؤهم لها من انتمائهم لتونس، حدودها هي بالنسبة لهم حدود الوطن ومنتهى جغرافيته. أما الطمع فهو طمع في مستقبل أفضل لهم ولأبنائهم وتطلعا للغد وما يمكن ان يحمله هذا المشروع من تنمية وتشغيل وازدهار.

إلا انه وبعد السنوات الاولى من انتصاب المشروع اكتشف الاهالي انهم قد تعرضوا لمظلمة ولعملية تحيّل باسم النظام وسلطة الدولة. فإلى جانب الأضرار التي سبق ذكرها والتي لحقتهم وصحتهم واراضيهم، ظل الوضع التنموي على ما هو عليه ولم يلمسوا أية خطوات جدية نحو انفتاح المشروع على القرية او المساهمة في تنميتها.

ذكرنا في الفقرات السابقة كيف دخلت ادارة الغابات للقرية متعللة بمقاومة الانجراف وحماية السكان من الفيضانات لتنتهي بتغيير صبغة الاراضي وتحويلها الى اراضي غابية حتى لا يتسنى لأصحابها التصرف فيها دون ترخيص من ادارة الغابات. من هنا بدأ الاهالي بالقيام بمحاولات لاسترجاع اراضيهم المسلوبة والتعبير عن رفضهم للظلم المسلط عليهم. ومع هبوب رياح الثورة، دخل الاهالي في سلسلة من الاحتجاجات بأشكال نضالية تراوحت بين العفوي القائم على رد الفعل على الانقطاعات المفاجئة للكهرباء (امتناع عن سداد الفواتير، غلق الطريق، الاعتصامات)، وبين الفعل المنظم الواعي الهادف الى استرجاع الحقوق وجبر الضرر كتوجيه المراسلات والعرائض ورفع الشكايات لدى المصالح المختصة. وأفضى الشكل النضالي الثاني الى عقد جلسات

رسمية تتغيب عنها في كل مرة الشركة متعمدة عدم التحاور ونعت المحتجين بالفوضويين والمخربين. وليس لهذه الادعاءات اي أساس من الصحة اذ أن اهالي القرية ورغم حالة الفوضى التي عمت البلاد، خاصة ابان الثورة، ورغم الشعور العميق بالقهر والاستلاب كانوا على مستوى من الوعي والوطنية وحرصوا على حماية منشئات الشركة ولم يلجئوا ابدا الى العنف والتخريب.

ان اعتبار ما تعرض له اهالي برج الصالحي "مظلمة" له مبرراته وتفسيراته وحججه. هو مظلمة دولة نُفِّذت بيد مؤسساتها وتحت غطاء نظام القمع والاستبداد. فحين يقع التعدي على كرامة الانسان وسلبه ممتلكاته وانتهاك حقوقه الاساسية واستغلال هشاشته الاجتماعية والاقتصادية والصحية مع ايهامه بالمصلحة العامة وبمساعي الدولة في تحقيق التنمية المستدامة ليصطدم فيما بعد بواقع مرير ووضع أسوء مما كان عليه، لا يمكننا إلا ان نصفها بالمظلمة. وهي مظلمة بكل المقاييس وانتهاك صارخ لحقوق الانسان وفق كل القوانين والمعاهدات الدولية والاتفاقيات التي صادقت عليها تونس وتعهدت باحترامها.

- ألم يرد في ديباجة الاعلان العالمي لحقوق الإنسان باعتباره أول وثيقة حقوقية أممية، "لما كان الاقرار بما لجميع أعضاء الاسرة البشرية من كرامة أصيلة فيهم ومن حقوق متساوية وثابتة يشكل أساس الحرية والعدل والسلام في العالم"؟
- ألم تتعهد تونس، بإمضائها سنة 1969 العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بضمان المساواة بين الجميع في حق التمتع بكل الحقوق المنصوص عليها في العهد؟
- أليست كل هذه الحقوق مرتبطة اساسا بأهداف التنمية المستدامة التي انخرطت فيها تونس مع سائر دول العالم في إطار خطة التنمية المستدامة لسنة 2030 والتي تستهدف القضايا الاجتماعية والاقتصادية (الفقر - الجوع - الصحة - التعليم - تغير المناخ - المساواة بين الجنسين - المياه - الصرف الصحي - الطاقة - البيئة - العدالة الاجتماعية)؟

- ثم، ألا يندرج مشروع مزرعة الرياح هذا ضمن الاستراتيجية الوطنية والدولية للانتقال الطاقي وللتنمية المستدامة التي تعني بمفهومها العالمي والوطني حماية حقوق الاجيال الحالية وضمان حقوق الاجيال القادمة؟ فهل بهذه السياسات المنتهجة وهذه الممارسات وهذا الكم من الانتهاكات نضمن حقوق الاجيال القادمة؟
- أليست تونس مطالبة، وفقا لالتزاماتها بموجب الدستور والقوانين الوطنية والدولية، بحماية فئة الاشخاص ذوي الاعاقة واتخاذ الترتيبات التيسيرية المعقولة التي تتماشى وطبيعة كل نوع من أنواع الإعاقة؟ فأين هذه التدابير وأين حقوق الصم في قرية برج الصالحي حين افتكت اراضيهم وانتصبت على بعد أمتار من منازلهم نواعير عملاقة ملوثة للسمع وللبصر وخطر على سلامتهم وسلامة منازلهم؟ أليس هذا استغلالا للإعاقة وتعدٍّ صارخ على كرامة الانسان وحياته؟

كل هذه التساؤلات ونقاط الاستفهام يطرحها ملف برج الصالحي في علاقة بـ:

- **واقع حقوق الانسان في تونس قبل وبعد الثورة:** تعتبر مشاريع الطاقة المتجددة في الدول التي تحترم حقوق مواطنيها وتعطي قيمة للإنسان والبيئة ركيزة هامة من ركائز التنمية المستدامة. تساهم بشكل فعال في القضاء على الفقر وتحسين واقع الفئات الاجتماعية الهشة وتضمن الاستخدام الامثل والتوزيع العادل للموارد بين الجيل الحالي والأجيال اللاحقة. اما في تونس فتستباح كرامة الفئات الهشة ويغيب الانسان وجودا وفكرا وحقوقا من كل الاعتبارات. ولعل هذا ما يفسر اخفاق الكثير من المشاريع وتعطلها.

تواطأت السلط المحلية آنذاك مع الشركة لتنصيب الجزء الاول من المشروع على اراضي برج الصالحي وتحصلت من اجل ذلك على ترخيص لاستغلالها من قبل ادارة الغابات وذلك دون علم الاهالي أو استشارتهم أو تشريكهم. وفي الجزء الثاني والثالث، ابرمت عقود كراء مع أصحاب الأراضي في عملية اعتبروها اغتصابا لأراضيهم وصفقة فساد سعوا بالوسائل المتاحة لهم أن يكشفوها وان يبحثوا في تفاصيلها مستنكرين تدخل ادارة الغابات وتسليمها الاراضي دون وجه حق. كما قاموا في نفس السياق بإيداع

ملف لدى هيئة مكافحة الفساد فرع نابل بتاريخ 09 مارس 2020 لم يتلقوا اي رد بخصوصه الى اليوم.

الملاحظ ان ممثلي الشركة كانوا في كل مناسبة يؤكدون ان عملية كراء الأراضي تمت باتفاق جميع الاطراف وان استغلالها كان بموجب ترخيص من سلط الاشراف تحديدا من إدارة الغابات بالمندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية بنابل. في الأثناء وفي إطار حق النفاذ الى المعلومة، قام المنتدى بتوجيه مطلب للشركة للحصول على نسخة من الترخيص. وتفيد الوثيقة التي تحصلنا عليها أن إدارة الغابات، وبطلب من الشركة التونسية للكهرباء والغاز بتاريخ 16 جانفي 1998، وبعد الاطلاع على مجلة الغابات سيما الفصل 75 منها، تمكّن الشركة المذكورة من ترخيص في قطعة الارض موضوع الرسم العقاري عدد 125056 والبالغ مساحتها 4 هكتارات المعروفة بجبل غرمان سيدي داود قصد تركيز 33 ناعورة وبناء مركز تحكّم في الضغط الكهربائي وتعديله مقابل معلوم سنوي قدّر ب225.824 د لمدة ثلاثين سنة بداية من 01 نوفمبر 1998 الى موفى شهر أكتوبر 2028.

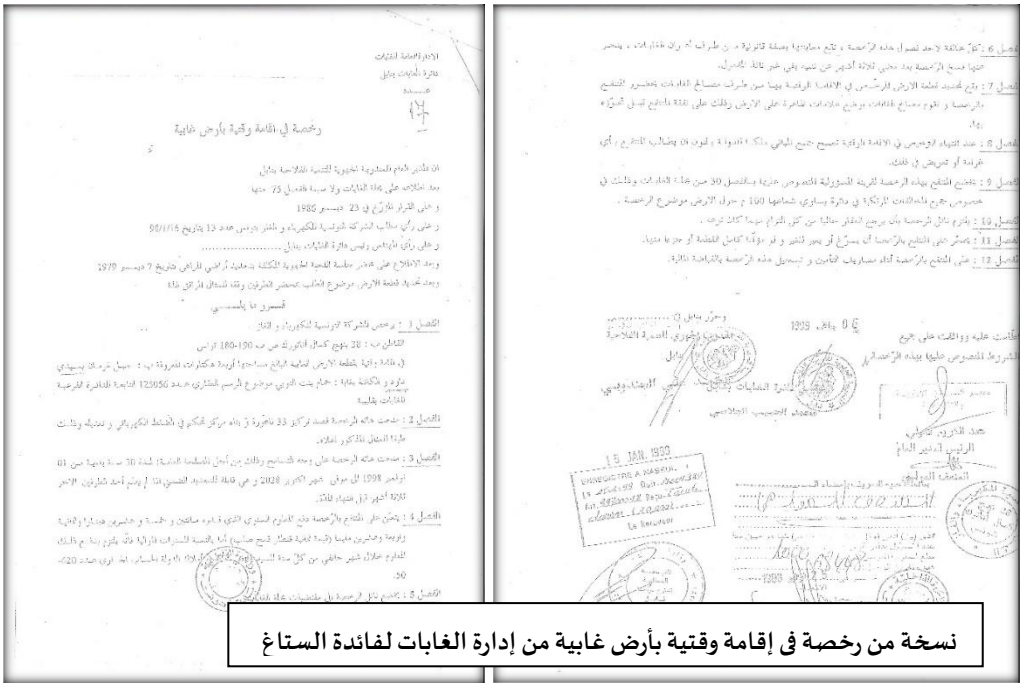

نسخة من رخصة في إقامة وقتية بأرض غابية من إدارة الغابات لفائدة الستاغ

وبحسب القوانين السارية في تلك الفترة في علاقة بالإقامة الوقتية في ملك الدولة الغابي لتنفيذ مشروع يكتسي صبغة المصلحة العموميّة، وجب التقدّم بمطلب إلى المندوب الجهوي للتنمية الفلاحية مصحوبا بملف يحتوي على وثائق من بينها دراسة المؤثرات على البيئة والتي تمنحها الوكالة الوطنية لحماية المحيط وفق ما ينص عليه **الفصل 5** من القانون عدد 91 لسنة 1988 المؤرخ في 2 أوت 1988 والمتعلق بإحداث وكالة وطنية لحماية المحيط "تقدم للوكالة وجوبا دراسة حول احتمال التأثيرات السلبية على المحيط قبل انجاز أي وحدة صناعية، فلاحية أو تجارية تمثل حسب طبيعة نشاطها أو بسبب الإنتاج أو التحويل المستعملة مخاطر تلوث المحيط أو تدهوره." ونذكر هنا ان مشروع حقل الرياح بسيدي داود دخل طور الانتاج سنة 2000 دون ان يسبق إنجازه دراسة التأثير على المحيط التي لم تأت الا في **30 نوفمبر 2009** أي تسع سنوات بعد استكمال الجزء الثالث من المشروع المنتصب على أراضي برج الصالحي. وهنا يمكن التساؤل حول مدى شفافية والتزام الهياكل المتدخلة في المشروع بتطبيق القانون في كل المراحل حيث يبدو ان الاستخفاف بجوانب منه هي ممارسات ضاربة في العمق وعقلية متواصلة الى اليوم.

اما بالنسبة لعملية كراء الاراضي في برج الصالحي، فان القائمين على الشركة لا يرون فيها اي خلل. فأصحاب الأراضي حسب ادارة الشؤون القانونية للشركة في آخر لقاء جمعنا بهم، قد باركوا هذه العملية وتحصلوا على مستحقاتهم المالية، بل ان القرية شهدت انتعاشة اقتصادية وسياحية بفضل هذا المشروع. وبما اننا اطلعنا على عقود الكراء في إطار مناصرتنا للقضية فقد صدمنا بمثل هذا الموقف وهذه المغالطات ووصفنا عقود الكراء بأنها عقود اذعان وذلك لعدة اسباب:

أولا: ثمن الكراء المصرّح به في العقود لا يرتقي الى القيمة الحقيقية للأرض بقطع النظر عن مساحتها، اضافة الى ان مدة الكراء المنصوص عليها في الفصل الثاني ثلاثون سنة مع التنصيص على إمكانية تجديد العقد في صورة استمرار الاستغلال من طرف الشركة التونسية للكهرباء والغاز، أي بين سنتي 2036 و2037 وهي فترة استغلال طويلة ومريحة للشركة، كما لا توجد في الفصل ذاته اية اشارة الى إمكانية مراجعة

محتوى العقود أو تحيينها. ليأتي الفصل الرابع ويدعم هذا التوجه ويصد الباب أمام أي محاولة للتراجع عن الاتفاق أو تعطيله. حيث ينص على أن المسوغ "يلتزم بمقتضى هذا بتحويز الشركة بها تحويزا تاما وفعليا **لا نزاع فيه ولا شغب**، وإذا ما شاغبها أحد فيه **يقع الرجوع في ذلك على المسوغ** طبق القانون".

ثانيا: نعلم ان السياق السياسي الذي ابرمت فيه العقود سياق استبدادي لا يعترف بحق الانسان في تقرير مصيره ولا مجال فيه لرفض مشروع قيل للأهالي انه "رئاسي" يهدف لتحقيق المصلحة العامة، ولذلك لم يكن بإمكانهم مناقشة قيمة العقود أو رفضها برمتها خاصة وان حجم الضغط والترهيب لم يترك لهم المجال لتخيل تبعات تسليمهم لأراضيهم. تزامن ذلك على مع وعود زائفة بالتشغيل والتنمية ومجانية الكهرباء.

ثالثا: للقرية خصوصية جعلت أهلها في وضع من الهشاشة، فمع حساسية الوضع الاجتماعي والاقتصادي فيها خولت وضعية الاعاقة السمعية وكثرة عدد الصم للشركة وللسلط الجهوية والمحلية التواجد فيها واستضعاف أهلها بل والتغرير بهم. هناك من الصم، حسب رواية الاهالي، من منع من حضور شخص مقرّب يمكنه من الفهم السليم لسياق وتفاصيل العقد الذي امضي عليه.

هنا نستحضر القانون التونسي وتحديدا **مجلة الالتزامات والعقود** حيث تعرض المشرّع الى فعل الغبن وقرنه بفعل التغرير في الفصول **56/ 60 و61** الى جانب ذكر "المخاتلات والكنايات". ففي القانون كما في اللغة يعتبر الغبن حرمانا من الحق ونسيانا لصاحبه. وهو مظهر مادي للاستغلال يمكن تعريفه بأنه عدم التكافؤ بين ما يعطيه المتعاقد وما يأخذه.

ويقول الفصل 56 من نفس المجلة «التغرير يوجب الفسخ إذا وقع من أحد الطرفين أو من نائبه أو ممن كان متواطئا معه مخاتلات أو كنايات حملت الطرف الآخر على العقد بحيث أنه لم يتم إلا بها وكذلك حكم التغرير الواقع من غير المتعاقدين إذا علمه من انتفع به».

ورغم أن تعريف المشرّع للتغرير في هذا الفصل جاء غامضا وعاما ويشترط اثبات «المخاتلات والكنايات» كما أن الاساليب التي قد يعتمدها المخاتل كثيرة ومتنوعة إلا أن كل السياقات والظروف التي حفّت بالأهالي وأحاطتهم وتفاعلوا معها تثبت أنهم فعلا ضحية تغرير وغبن الى جانب الوعود والأوهام التي قدمتها لهم الشركة لحملهم على التعاقد. ولأن الغبن، حسب الفصل 61 من نفس المجلة، "يفسخ العقد إذا كان المغبون صغيرا أو ليس له أهلية التصرف ولو كان العقد بحضرة وليه أو من هو لنظره على الصورة المرغوبة قانونا ولو لم يقع تغرير من معاقده الآخر. والغبن في هاته الصورة هو ما إذا كان الفرق بين القيمة الحقيقية والقيمة المذكورة بالعقد أكثر من الثلث"، فان من حق الاهالي اليوم الانصاف ورد الاعتبار ومن واجب القضاء تكريس العدالة بينهم وبين الشركة بالشكل الذي يليق بسياق الثورة والتحول الديمقراطي.

هذا ايضا يجرنا الى التساؤل حول مفهوم العدالة الانتقالية ومدى مواكبة مؤسسات الدولة وسلطاتها لمسار الثورة والاعتراف بالانتهاك والتزام الحكومات المتعاقبة بجبر ضرر ضحايا النظام السابق ورد الاعتبار لهم وتمكينهم من حقوقهم المسلوبة. فقد اثبتت الوقائع والشهادات الحية والوثائق التي مدنا بها الاهالي أن هؤلاء قد تعرضوا لاعتداء ممنهج على حقوقهم من قبل اجهزة الدولة ومؤسساتها ومجموعات تصرفوا باسمها او تحت حمايتها واستغلالها لحالة الهشاشة الاقتصادية والاجتماعية وحالات الاعاقة لدى عدد من اصحاب الأراضي كما لم تعترف بالمظلمة حتى بعد الثورة عندما انتفضوا وثاروا على الظلم المسلط عليهم وطالبوا بحقوقهم وواصلت التنصل من مسؤوليتها وانتهاج سياسة اللامبالاة مع نداءاتهم.

- **مدى نجاعة السياسات الاجتماعية والاقتصادية الوطنية واستجابتها لتطلعات التونسيين والتونسيات:** خاصة الفئات المهمشة والجهات المنسية التي ثارت ذات شتاء 2010 -2011 والتي خصها دستور 2014 بفصل كامل نص فيه على مبدأ التمييز الايجابي كأحد أبرز شعارات الثورة وسبيل تحقيق التوازن بين الجهات والمساواة بين المواطنين والمواطنات في الفرص والحقوق والامتيازات.

سياقات تتغير وتتطور وواقع يزيد تأزما يوما بعد يوم. ولكن السياسات اما راكدة ركود عقول مصممها ومنفذيها أو أنها لم تتعدى حدود الشعارات الرنانة دون اي تنزيل على ارض الواقع. هنا نتكلم اساسا عن سياسة الطاقات المتجددة بين الشعارات التي رفعتها والأهداف التي صممت لأجلها وبين الواقع الصادم الذي عرى فشل الحكومات المتعاقبة في تنفيذها.

- **حركات مناهضة لمزارع الرياح في العالم أما في تونس فمسكوت عنها:**

قصة برج الصالحي اكتشاف سيئ وموجع لكنه اكتشاف عرى حقيقة هذا المشروع وكشف الوجه المخفي لمزارع الرياح ولقصور خطط التنمية المستدامة التي تتشدق بها الحكومات المتعاقبة. ففي دول متقدمة ورائدة في مجال الطاقات المتجددة على غرار فرنسا وألمانيا وكندا نشأت تيارات مناهضة لمزارع الرياح اي ما يعرف بـ Le mouvement des éoliens-anti . حركة نشأت في فرنسا منذ خمسة عشرة سنة، سعى نشطاؤها بكل الآليات لكشف عيوب ومخاطر تروبينات الرياح. انخرط فيها مواطنون وبلديات وشخصيات وطنية والمالكون الاصليون للأراضي وأصحاب مشاريع سياحية قريبة من المزارع ووسائل الاعلام. ووحدوا مجهوداتهم لمحاربة هذا المشروع الذي اعتبروه كارثة على صحة الانسان وصحة جميع الكائنات وعقبة أمام نجاح انشطتهم ومشاريعهم. وانطلقوا في تنظيم حلقات نقاش ومسيرات في الشوارع رفعوا فيها شعارات مناهضة لمزارع الرياح ومنادية بضرورة النظر في هذا النوع من المشاريع.

في مقال لجريدةLe Figaro الفرنسية اصدرت المحكمة الادارية في محافظة Nantes الواقعة غرب فرنسا في شهر ماي 2021 حكما ضد مزرعة رياح واعتبرت النواعير الاربعة التي ركزها المشروع الالماني في المنطقة على بعد **850 م** من المنازل مضرة ومدمرة للبنايات.

أما في تونس فالحديث عن مخاطر وسلبيات مزارع الرياح يكاد يكون منعدما تماما خاصة في وسائل الاعلام. وقد تم التعاطي مع قضية برج الصالحي على انها قضية تهرب

مواطن من خلاص الكهرباء ومطالبته بمجانية الاستهلاك عدى بعض الاقلام الحرة التي كتبت عن القضية لكنها لم تكن مؤثرة بالشكل المطلوب.

ورغم حجم المظلمة وأهمية القضية يقول أحد الاهالي أن **"كل السلط المحلية والجهوية تعاملوا معنا على اننا حالات اجتماعية نرجو الاعانة. ومجموعة من الصم نستعطف رحمة الشركة كي تمنحنا الكهرباء مجانا. حتى ان مشاريع عديدة رصدت باسم القرية وأموال ضخمة ضختها جمعيات ومنظمات عالمية لفائدة حاملي الاعاقة وللصم لكننا لم نستفد منها."**

تأكيدا لقوله، لم نجد مادة اعلامية كبيرة في الموضوع اذ ان اغلب الروبرتاجات التي صورت طيلة العشر سنوات والمقالات التي كتبت تتحدث عن "قرية الصم" وعن خلاف بين الاهالي والشركة بسبب الانقطاعات المتكررة للكهرباء ومديونية القرية تجاه الستاغ. صورة روجت لها كل الاطراف المتدخلة في المشكل طيلة السنوات الماضية لتركيز الضوء على المطلب الاجتماعي للأهالي دون اعتبار الجانب الحقوقي والانتهاكات الصارخة التي مورست بأيادي الدولة ومؤسساتها في محاولة لتعويم القضية وطمس الحقائق وترهيب الاهالي بكل الوسائل حتى لا يطالبوا بحقوقهم حتى انه وحسب رواية بعض الاهالي كان العنصر الأمني دائم الوجود وبكثافة في كل الاجتماعات التي كانت تنعقد في المعتمدية أو في مقر الولاية. ممارسات خلنا انها انتهت مع النظام السابق. ليأتي البلاغ الصادر عن دائرة الاعلام بالشركة التونسية للكهرباء والغاز ويؤكد كل الشهادات التي تلقيناها. حيث لم تعترف الشركة في بلاغها بأي انتهاك مدعية ان عملية كراء الاراضي تمت برضا أصحابها ودون ضغط. كما تصر على احترامها للمعايير الدولية في المشروع. بل وتتهم الاهالي بالبناء قرب المراوح وبتسببهم في خسائر مادية للشركة في احتجاجاتهم في السنوات الاخيرة. بلاغ سرعان ما تراجعت عنه الشركة واعتبرته خطأ اتصاليا بعد ان قامت تنسيقية برج الصالحي بالرد الفوري في بيان بعنوان **"حتى تواكب المؤسسات العمومية مسار الثورة وتعترف بالانتهاك ثم تجبر الضرر".**

IV. المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية يطلق حملة مناصرة لأهالي برج الصالحي

اننا في قسم العدالة البيئية للمنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية نناضل من اجل الحق في بيئة سليمة وفي تنمية مستدامة. ونعمل من اجل ارساء منوال تنموي عادل صديق للبيئة، تتساوى فيه حقوق الناس جميعا وتحفظ فيه الكرامة الإنسانية. منحازون دائما للفئات الهشة ضد كل الانتهاكات التي تطالها، نؤمن بأن كل مشروع يسقط من حساباته انسانية الانسان أو لا يعمل على تعزيز حقوقه فإنه مهما أوتي من إمكانيات ومهما رفع من شعارات، لن يستطيع تحقيق تنمية مستدامة ومتوازنة.

على خلفية انقطاع الكهرباء في شهر سبتمبر 2020 ودخول الاهالي في اعتصام مفتوح. وبعد ان جمعنا المعلومات اللازمة وتواصلنا مع اصحاب القضية والمجتمع المدني بالجهة. اصدرنا بيان مساندة يوضح حقيقة المشكل القائم بين الطرفين ويكشف جوانب من القضية لم تكن الشركة تطرحها من قبل. بل سعت بمعية السلطات الجهوية الى اخفائها. بيان **"برج الصالحي: مظلمة دولة في حق مواطنيها"** كان الانطلاقة الفعلية لحملة المناصرة وإعلانا لانخراطنا الجدي والملتزم في الدفاع عن أهالي القرية بالوسائل المتاحة. تلى ذلك زيارة ميدانية للقرية لمعاينة الأوضاع وتوثيق الانتهاكات والاستماع الى شهادات المواطنين. انبثق عن تلك الزيارة اعلان عن تكوين تنسيقية برج الصالحي التي ضمت ممثلين عن القرية والمنتدى وممثل عن بلدية الهوارية وممثل عن المجتمع المدني المحلي. وقد مثل تكوين التنسيقية خطوة هامة من اجل الضغط على الشركة وبقية الأطراف المعنية لحلحلة الملف والجلوس على طاولة الحوار والتفاوض.

ولان المشكل بدا لنا جهويا، حيث تبين من خلال شهادات الاهالي ومسانديهم أن السلط الجهوية ارادت تعطيل الملف وسعت بكل الوسائل الى طمسه وارباك نضالات أبناء القرية. قمنا في البداية بتنظيم ندوة افتراضية نشرت على الصفحة الرسمية للمنتدى وكانت فرصة من اجل إيصال صوت الاهالي وتوضيح القضية للرأي العام

والإعلان عن حملة المناصرة التي أطلقناها في المنتدى. ثم بعد ذلك وجهنا رسالة الى الرئاسات الثلاث كشفنا فيها كل جوانب القضية وحجم الانتهاكات التي طالت الاهالي طيلة ما يزيد عن عقد من الزمن ناهيك عن التجاوزات التي سجلناها في علاقة بالجوانب الفنية للمشروع وطالبنا بضرورة إيلاء ملف برج الصالحي الأهمية التي يستحقها وبضرورة تدخل السلط الثلاث لإنصاف أهالي القرية ووقف الانتهاكات التي تمارس ضدهم.

وكخطوة هامة من اجل خلق فضاء تشاركي وحوار يجمع كل الاطراف للوصول الى اتفاق يمكّن الاهالي من حقوقهم ويضمن ديمومة هذه المشاريع ونجاعتها، وجهنا مراسلة الى الشركة التونسية للكهرباء والغاز يوم 22 جانفي 2021 طلبنا من خلالها عقد جلسة تفاوض بينها وبين أهالي برج الصالحي بحضور ممثلين عن الشركة وممثلين عن الاهالي وبقية مكونات تنسيقية برج الصالحي.

تفاعلت الشركة إيجابيا مع مراسلتنا وكان النتيجة ان انعقدت جلسة تفاوض في مقر الإدارة العامة للستاغ بتونس العاصمة **يوم 04 مارس 2021.** اجتماع قيمناه إيجابيا حيث تمكنا مع الاهالي وبقية مكونات التنسيقية من الخروج من الجلسة باتفاق ممضى من طرف الشركة التزمت فيه الأخيرة بمجموعة من النقاط في علاقة بالاخلالات الفنية للمشروع وبالمسؤولية المجتمعية تجاه القرية. أما بخصوص العقود فقد كان المسار منذ البداية واضح. هي ليست محل تفاوض وإنما يجب أن تتخذ مسارً قضائيا لإعادة النظر فيها وتمكين أصحاب الأراضي من مستحقاتهم وجبر الضرر الحاصل لهم. في هذا الإطار كانت لنا جلسة في مقر إدارة الشؤون القانونية جمعت ممثلين عن تنسيقية برج الصالحي ومحامٍ مكلف من طرف المنتدى بمدير الشؤون القانونية ومدير نزاعات الدولة والشؤون العقارية وإطار بقسم الارتفاق. افضت الجلسة الى الاتفاق حول مجموعة من الخطوات العملية التي يجب اتباعها في المسار القضائي لكلا الطرفين.

اليوم وبعد مرور ما يزيد عن 3 أشهر على جلسة التفاوض مازلنا نتابع مع بقية مكونات التنسيقية تنفيذ ما ورد في الاتفاق. اذ الى حد اللحظة لم يتحقق شيء على ارض الواقع من شأنه أن يطمئن الاهالي وان يعزز الثقة بينهم وبين الشركة خاصة وان من بين النقاط التي وقع الاتفاق حولها تلك المتعلقة بصيانة الشبكة مع العلم وان اهتراء الشبكة حال بين الاهالي وبين إمكانية تزودهم بعدادات رغم استكمال الإجراءات اللازمة وحصولهم على تراخيص من البلدية.

اما بخصوص المسؤولية المجتمعية والتي أبدت الشركة استعدادها لتنفيذها في القرية فهي ليست منة وليست امتيازا وإنما هي واجب موكول على الشركة يحدده القانون عدد 35 لسنة 2018 وكل القوانين والمواثيق الدولية والنصوص الدستورية الضامنة لحق الانسان في البيئة السليمة وفي التنمية المستدامة وفي العيش الكريم، تسري احكامه على كل المنشئات العمومية والخاصة ويحدد مسؤولياتها فيما يتعلق بآثار أنشطتها على المجتمع والبيئة. وقد اتفقت أغلب المعاهدات الدولية المتعلقة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والبيئية على إرساء مفهوم المسؤولية المجتمعية اذ **"لا يمكن أن تقوم علاقة المؤسسة بمحيطها إلا على أساس احترام جملة من المقتضيات القانونية والسلوكية التي من شأنها أن تعزز مسؤولية المؤسسة ازاء مجتمعها"**. كما ندعو الى تطبيق المبادئ السبعة للمسؤولية المجتمعية التي يضبطها معيار ISO26000 أهمها المساءلة والشفافية واحترام حقوق الانسان.

اننا في المنتدى التونسي لحقوق الاقتصادية والاجتماعية نشجع وندعم كل المبادرات الرامية الى حماية البيئة والحفاظ على سلامة المناخ ونتبنى الاستراتيجية الوطنية للطاقات المتجددة وندعمها، إلا اننا نؤمن بان هذا الصنف من المشاريع لا يجب ان يحيد عن الهدف الأساسي الذي وجد من أجله وهو تحقيق التنمية المستدامة. ونعتبر ان التنمية لا تكون مستدامة إذا لم تعمل على رعاية حقوق الأجيال القادمة وتلبية الحاجيات الأساسية للإنسان في المقام الأول.